اذ الاقدام على القسمة اقرار منه بان المقسوم مشترك وصحت المهايأة
وهي لغة مفاعلة من الهيئة وهي الحالة الظاهرة ثم سمي الشئ والتهايؤ
تفاعل منها وهي ان يتراضوا على امر فيرتفع ضرابه وحقيقته ان
كلا منهم رضي بهيئة واحدة وتخيارها وشرعا قسمة المنافع والقبل
ان لا تخرج لانها مبادلة المنفعة بجنسها لكنها جازت بالاجماع في
سكون هذا بعضا من دار وذاك بعضا وسكون هذا علوا
وذاك سفلا وفي خدمة عبد بان يخدم العبد هذا الشريك
وذاك الشريك يوما كسكنى بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك
يوما وذاك الشريك يوما وخدمة عبد بين بان يخدم زيد هذا
العبد ويخدم بكر العبد الآخر اذا كانت المهايأة في المكان كانت
افرازا من كل وجه ولهذا لا يشترط فيها التناقب وجاز لكل
منهم ان يشغل ما اصابه بالمهايأة شرط ذكره في العقد والاحرون
المنافع على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي المهايأة
في الزمان افراز من كل وجه وجعل كالمستغرق لنصيب شريكه
فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز يتحقق
في المهايأة في المكان دون الزمان وكذا الوقتها كما يأتي في الزمان
في عبد واحد لانها متعينة فيه لتعذر التهايؤ في المكان والبيت
الصغير كالعبد لا في غلة عبد او عبدين او غلة بغل او بغلين
او ركوب بغل او بغلين او ثمرة شجرة او لبن شاة اي لا تجوز
المهايأة في هذه الاشياء في عبد واحد او بغل واحد فلان
النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التفرق في الحيوان فتفوت
المعادلة فخلاف المهايأة في استغلال دار او احدة حيث تجوز
في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التفرق في العقار فافترقا
واما في عبدين او بغلين فلان التهايؤ في الخدمة جوز للضرورة
لاستناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم اما في الركوب

بغل او بغلين فلان الركوب يتفاوت بتفاوت الراكبين فلا تتحقق التسوية
فلا يجب القاضي عليه ولما في ثمرة شجرة او لبن شاة ونحوه فلان
التهايؤ يختص بالمنافع فلا يوجد في الاعيان والضرورة تتحقق
في المنافع لامتناع قسمتها بعد وجودها للسرعة فنأتيها **كتاب الوصايا** وجه ايراد هذا الكتاب في اخر الكتاب ظاهر لان اخر
احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت ولها
زيادة اختصاص بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة يكون
بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر ثم سمي الموصى به والايصاء
لغة طلب شئ من غيره ليفعله في غيبته او حال حياته وبعد وفاته
وشرعا يستعمل تارة بالاسم يقال اوصى فلان لفلان بكذا اي هو في ملكه
بعد موته ويستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان الى فلان اي جعله
وصيا له يتصرف في ماله بعد موته والقوم لم يفرضوا الفرق
بينهما وبيان كل منهما بالاستدلال بل ذكروهما في اثنا ترتيب المسائل
وقد بين ههنا كل منهما بادخال او القسمة بينهما فقال باقترانهما
باد خال او القسمة بينهما فقال الا ايصا جعل الغير ما كا لماله بعد
موته او تفويض التصرف في ماله ومصالح اهله الى غيره بعد
موته فهمها بابان بيان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال
ونحوه وهي المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما سيأتي ركنها قوله
اوصيت بكذا لفلان ونحوه من الالفاظ المستعملة فيها وشرطها كون
الموصي اهلا للتمليك فلا يجوز من المملوك ولو مكاتبا او الصغير و
المجنون وعدم استغراقه بالدين لانه مقدم على الوصية كما سيأتي
وكون الموصي له حيا وقتها اذ لو لم يكن حيا بطلت الوصية
وكونه غير وارث ولا قاتل لما سيأتي من عدم جواز الوصية
للوارث والقاتل وكون الموصى به قابلا للتمليك بعد موت

Copyright © King Saud University